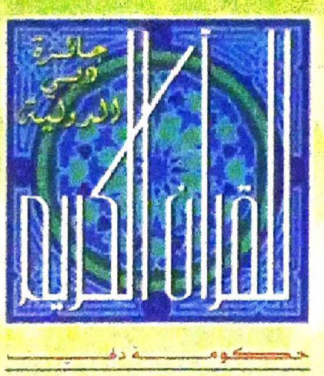


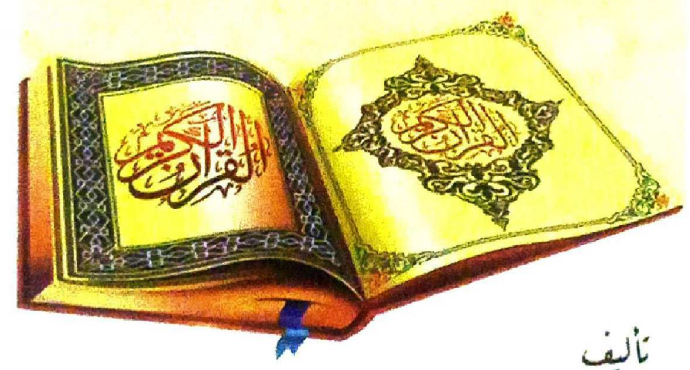
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة علوم القرآن

سلسلة الدراسات القرآنية



حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية



تأليف
الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيمد

طبع برعاية
مؤسسة دبي الإسلامي الإنسانية



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أثر القراءات القرآنية

في القواعد النحوية

أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية
تأليف: الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيمد
الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات
رقم (رق/١٧٢٧/ ٢٠١٠ تاريخ ٢١/ ٠٣/ ٢٠١٠م)



وحدة علوم القرآن

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٦١٠٦٦٦ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٢٦١٠٠٨٨ ٤ ٩٧١ +
الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae
البريد الإلكتروني: quran@eim.ae



أثر القراءات القرآنية

في القواعد النحوية

تأليف

الأستاذ الدكتور ياسين جاسم المحيميد

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم


بسم الله الرحمن الرحيم



الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، رحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كتاب الله عزّ وجلّ هو حبل الله المتين، والنور المبين، والصراط المستقيم، والحجة الباقية إلى يوم الدين، من تمسك به فاز في الدارين، ومن أعرض عنه تبوأ شر المنزلين، لا يشبع منه العلماء، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم ينته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن ١-٢]، الانشغال به عبادة، تلاوةً كان أو تدبراً أو حفظاً أو دراسة أو نظراً أو تعلّماً أو تعليماً، وقد تكفل الله سبحانه بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وجعله المعجزة الخالدة لنبيّه سيّدنا محمّد ﷺ إلى يوم الدين، ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وقد صرف علماء الأمة ـ سلفاً وخلفاً ـ إليه هِمَمَهم، ووجهوا إليه عنايتهم، ينهلون من معينه ويتزودون من علومه، ويغوصون في أسراره، ويستخرجون اللآلئ من بحره، ويستضيئون بإشاراته إلى الكون ليقفوا على إعجازه العلمي، فوجدوا حقائق مذهلة ـ مما اكتشفه العلم الحديث ـ سبق القرآن الكريم إلى ذكرها تصريحاً، أو إشارة وتلميحاً، ليبين للعالم اليوم أنه الحق من عند الله القائل: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية، وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدم إلى المكتبة الإسلامية

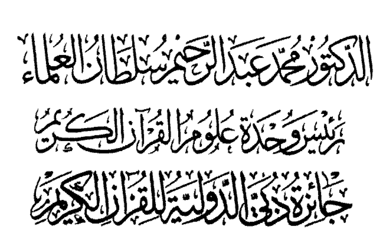
في سلسلة الدراسات القرآنية هذا الكتاب الذي ترجو أن يكون لبنة مهمة في المكتبة القرآنية. راجين المولى عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل وغيره من إنجازات الجائزة صدقة جارية في صحيفة أعمال **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**، راعي الجائزة الذي أنشأ هذه الجائزة لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجزاه الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

ومن منطلق إسناد الفضل لأهله، فإن وحدة علوم القرآن تتقدّم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظمة للجائزة سعادة المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السمو حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية الذي ما فتئ يشجّع نشر الكتب العلمية القيّمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ.

ولا يفوت الجائزة أن تزجي أجزل الشكر إلى «**مؤسسة دبي الإسلامي الإنسانية**» التي تكرمت بتبني طباعة هذا الكتاب النافع، إسهاماً منها في نشر الثقافة القرآنية، وخدمة لكتاب الله تعالى، وما أجمل أن تتجه مؤسسات القطاع الخاص لخدمة كتاب الله تعالى، ودعم المعرفة النيّرة، والثقافة المتميّزة، ففي مثل هذا فليتنافس المتنافسون.

وفي الختام نسأل الله أن يجزل الأجر والمثوبة لمؤلف هذا الكتاب، ولكل من أسهم في خدمته وتصحيحه وتدقيقه وإخراجه في هذا الثوب القشيب.

وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.





مقدمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه، وأنزل علينا كتابه، وفصّل آياتِه، فأحكمه وأتقنه، وخصّنا بإرسال أكرم الخلق عليه، طهّر قلبه، وجعل خير الناس أمته، وخير القرون قرنه، أبي القاسم سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم أنبيائه، وسيد أصفيائه، وعلَمِ أوليائه، الذي زان عصره، وشرّف زمنه، صلوات الله وسلامه عليه، ما تعاقب الليل والنهار، وما قصد شاميٌّ شامَه، وبلغ يمانيٌّ يمنَه. وعلى آله الأبرار، وأصحابه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن علاقة القراءات بالنحو العربي علاقة وطيدة، لأن اللحن الذي انتشر في صفوف المسلمين منذ القرن الأول، وتجاوز كلامهم إلى قراءة القرآن الكريم، من أكبر الأسباب التي دفعت علماء الأمة إلى وضع النحو العربي والعناية به، والاهتمام بوضع قواعده. ومع هذا فلا يمكن أن نغفل اعتزاز المسلمين بلغتهم والحرص عليها، لأنها لغتهم ولغة آبائهم وأجدادهم، وهي التي أكرمهم الله بها فأنزل بها القرآن الكريم، فكانوا شديدي الحرص والغيرة على لغة القرآن.

والقراءات القرآنية هي الوجوه المختلفة التي أذن النبيُّ ﷺ بقراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير، كما في حديث الأحرف السبعة، والتي جاءت وفقاً للهجات العربية الفصيحة.

جاء في النشر: «فأما سبب وروده على سبعة أحرف؛ فللتخفيف على هذه الأمة؛ وإرادة اليسر بها؛ والتهوين عليها؛ شرفا لها وتوسعة ورحمة؛ وخصوصية لفضلها؛ وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال له: «إن الله

يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال أسأل الله معافاته ومعونته وإن أمتي لا تطيق ذلك». ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف، وفي الصحيح أيضاً: إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف»[١].

وكما ثبت صحيحاً: «إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف»، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد، وذلك أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وأعجميّها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، لاسيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ و كلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع [٢].

فالقراءات القرآنية ليست هي الأحرف السبعة ـ كما يظن بعض الناس ـ لكنها جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة، وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ؛ وإن تفاوتت في درجات الفصاحة، ثم جاءت القراءات امتداداً لهذه اللهجات[٣].

فالقراءات القرآنية هي المرآة الصادقة، التي تعكس الواقع اللغوي، الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وهي آصل المصادر جميعاً، في معرفة اللهجات

---

(١) النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٥ .

(٢) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٥.

(٣) البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر، ١٧ .

العربية، لأن منهج علم القراءات في طريقة نقله، يختلف عن كل العلوم الأخرى، التي نقلت بها المصادر الأخرى، كالشعر والنثر وغيره، فالقراءة لا تكتفي في النقل بالسماع، بل لا بد من شرط التلقي والعرض، وهما أصح الطرق في النقل اللغوي[١].

وعلى الرغم من هذا فلا يشك أحد بأن النحو هو وليد التفكير في قراءة القرآن الكريم؛ لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في دراسة علم يبحث عن علل التأليف، لكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني، يؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء، أو ممن عُنوا بالدراسة القرآنية.

فمن البصريين:

عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١٢٩ أو ١٢٧هـ): ونحن لا نملك من نحوه ما يتيح لنا أن نقف على منهاجه النحوي في توجيه القراءات، لكننا نستطيع أن نقول: إنه كان ممن يستأنس في آرائه النحوية القرآنية، وله أراء اجتهادية في فهم النص، فقد كان يميل إلى النصب، ويلتمس له وجهاً نحوياً، من ذلك أنه قرأ قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فنصب (نُرَدّ) بالعطف على «يَشْفَعُواْ»، وجعله جواب الاستفهام[٢].

وقرأ أيضاً: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الحج: ٣٥] (والمقيمي الصلاةَ) بنصب (الصلاةَ) باسم الفاعل (المقيمي)، مع أنه حذف النون، وكأنه عدّ حذف النون تخفيفاً، ولم يحذفها للإضافة[٣]. وقد كان له الأثر الكبير في النحو العربي.

---

(١) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبده الراجحي، ٩٣-٩٤.

(٢) ينظر: المحتسب ١/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/ ٨٠.

ومنهم: **عيسى بن عمر الثقفي** (ت ١٤٩هـ)، وكان يعدّ من مقرئي البصرة في زمانه، لكنه كان يختار في قراءاته على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ولم يكن هذا الاتجاه ليرضي الناس آنذاك، ولهذا لم يبلغ عيسى في القراءات ما بلغه أبو عمرو من الشهرة والسيادة، من ذلك أنه كان ينصب كل اسم يقع قبل فعل مشغول عنه بضميره، وهو ما سماه النحويون فيما بعد: المنصوب على الاشتغال، فقرأ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٨]، بنصب (والسارقَ والسارقةَ)، وأمثالها من الآيات الكريمة. لكنه كان لا يبارى في النحو، وهو مؤلف كتابي (الجامع) و(الكامل) في النحو اللذين قال فيهما الخليل: بطل النحو جميعاً[١]. وأبرز عباقرة النحو هم طلابه، ومنهم الخليل بن أحمد، وسيبويه، والأخفش، والأصمعي، وأبو عبيدة...وغيرهم.

ومنهم: **أبو عمرو بن العلاء** (ت ١٥٤هـ): وهو الذي مهّد السبيل لظهور عباقرة النحو الثلاثة في البصرة الخليل ويونس وسيبويه. وكان سيداً من سادت القراء السبعة، وقد اجتمع له من العلم ما لم يجتمع لغيره. وكان كثير الاحتجاج للقراءات، وكثير التمسك بسنتها. لكنه رفض بعض القراءات وردها، لأنه لا يقرأ إلا بما سمعه قد قرئ به من قبل، من لدن الأثبات، ولذلك قيل له: «أكل ما أخذت وقرأت به سمعته، فقال: لو لم أسمعه لم أقرأ به، لأن القراءة سنة»[٢]، وكان يتوخى في قراءاته الأكثر والأشيع ويبتعد عن الشواذ[٣]، فقد رفض قراءة محمد بن مروان السدي: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أطهر، ورمى صاحبها باللحن[٤].

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٦٧ رقم الترجمة ٢٤٣٦.

(٢) التبصرة لمكي بن أبي طالب، ٢٥٣ و٢٦٣.

(٣) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٣.

(٤) الكتاب ٤/ ٧٢.

ومنهم **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت ١٧٠هـ): وفي كتاب سيبويه تشيع روح الخليل السمحة وموقفه الهادئ من القراءات القرآنية، من ذلك أن سيبويه سأله عن وجه النصب في قول العرب (اضرب أيَّهم أفضل)؟ فقال: القياس النصب، يقاس عليها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] بنصب (أيَّهم)، قال سيبويه: وهي لغة جيدة. وقد كان الخليل لا يرد قراءة بل يقبلها ويعيدها إلى لغة العرب كقياسه قول العرب: ولاسيما زبيدٌ، على قراءة رؤبة بن العجاج: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بعوضةٌ﴾[البقرة: ٢٦] بالرفع. أو يحتج بها كاحتجاجه لجواز الرفع فيما ينتصب في المعرفة، كقولهم (هذا عبد الله منطلقٌ)[1] على قراءة ابن مسعود: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] بجواز الرفع (شيخٌ)[2].

وأما **سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر** (ت١٨٠هـ): فقد دار النحاة في فلكه، واتخذوا الكتاب أساساً لدراستهم. ولم يكن يرمي في كتابه إلى تبيين موقفه من القراءات أو الكشف عن وجوهها، وإنما كان في سبيل عرض الأصول النحوية التي وجدها في لغة العرب، من قرآن وقراءات وشعر وأمثال ولهجات، وقد استعان بالقراءات النادرة في بناء أصوله، كما استعان بالقراءات المعروفة، وطوعها كسائر المصادر لمقاييسه[3].

فمرة نجده يثبت بها قاعدة، فقد أجاز بقراءة ابن عباس والأعرج: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ﴾

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٤.

(٤) انظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ١١١.

(٣) الكتاب ١/ ١٥١.

بنصب (يغفرَ)[١]، ومرة يؤكد القاعدة بها حيث ذهب إلى أن الفعل العامل يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، وساق قول جرير [٢]:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمُ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيّارِ

ثم قال: «ومثل ذلك (وحوراً عيناً) في قراءة أبي بن كعب [٣]، وثالثة يجعلها أصلاً يخرج عليه بعض القراءات كقياسه مع الخليل قولهم (لاسيما زيدٌ) على ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ برفع (بعوضةٌ)[٤]، ورابعة يقوي بها شاهداً شعرياً[٥]، وخامسة يحملها على بعض أقوال العرب[٦]، وسادسة يوردها مثالاً في زحمة الأمثلة فلا تثير مشكلة أو نقاشاً[٧].

أما إذا اصطدمت القراءة بمقاييسه، فإننا نجده لا يعدم المخرج، والملاك العام عنده القبول والاحترام[٨].

وأجاز بقراءة أبيّ (وإذن لا يلبثوا) (الإسراء: ٧٦) إعمال (إذن) إذا وقعت بين الواو والفعل [٩]. وقد خرّج القراءة المشهورة على القاعدة النحوية، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] قال فرفعه من وجهين من شيء لدي

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٢٢٨.

(٢) الديوان ١/ ٢٣٦

(٣) الكتاب ١/ ١٥٠-١٥١.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٦٦.

(٥) المصدر السابق ١/ ٩٧.

(٦) المصدر السابق ١/ ٥١.

(٧) المصدر السابق ٤/ ٤٦٦.

(٨) المصدر السابق ٢/ ٤١٥.

(٩) المصدر السابق ٤/ ٧٤، وانظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ١١٥.

عتيد، وعلى ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢] بالرفع (شيخٌ) يريد أن عتيد مرفوع على النعت من (ما)، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عتيد(١).

ومن الكوفيين:

علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ): فهو أبرز علماء الكوفة، وقد اجتمع له علم النحو والقراءة، وكان يحتج للقراءة ويؤيدها بكل ما انتهى إليه من لغات العرب وأشعارها، على أن القياس النحوي كان له بعض الأثر، فقد قرأ قوله تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع (يقولُ)، قرأها دهراً بالرفع، ثم عاد إلى النصب(٢).

ويحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ): بلغ في العلم المكانة السامية، وكان زعيم الكوفيين بعد الكسائي، وكان يغلب عليه الجانب اللغوي في توجيهه للقراءات، يخلص بعده بقاعدة نحوية. قال عند ذكره للآية الكريمة ﴿ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: (نقاتل) مجزومة لا يجوز رفعها. فإن قرئت بالياء (يقاتل) جاز رفعها وجزمها، فأما الأمر فعلى المجازاة بالأمر، وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك، كأنك قلت: ابعث لنا الذي يقاتل.

فإذا رأيت بعد الأمر اسماً نكرة بعده فعل يرجع بذكره أو يصلح في ذلك الفعل إضمار الاسم، جاز فيه الرفع والجزم، تقول في الكلام: علمني علمًا أنتفع به، كأنك قلت: علمني الذي أنتفع به، وإن جزمت (أنتفع) على أن تجعلها شرطًا للأمر وكأنك لم تذكر العلم جاز ذلك. فإن ألقيت (به) لم يكن إلا جزمًا؛ لأن الضمير لا يجوز في (انتفع)، ألا ترى أنك لا تقول: علمني علمًا انتفعه. فإن قلت: فهلا رفعت

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٣٣.

وأنت تريد إضمار (به)؟ قلت: لا يجوز إضمار حرفين، فلذلك لم يجز في قوله (نقاتل) إلا الجزم[١].

هؤلاء جميعاً وغيرهم هم الذين قعدوا قواعد النحو العربي، فكان للقراءات الأثر الواضح في تقعيد بعض قواعدهم النحوية[٢].

وقد رأيت بعْضاً من علماء النحو واللغة لم يكن مذهبه الانتصار للقراءة والاحتجاج بها والاعتماد عليها بالاستشهاد، حتى ابن جني ـ الذي اشتهر بتقديسه للقراءات والاحتجاج لها، والدفاع عنها، ويعد من أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح، وقد ألف كتابه (المحتَسَب) الذي وجه فيه القراءات القرآنية الشاذة واحتج لها ـ ردّ بعض القراءات في كتابه هذا وفي غيره، على جلالة قدره، وغزارة علمه. وبعض النحويين يحتج للقراءة إذا اتفقت مع أصوله، وسايرت قواعده، أما حين تتعارض مع ما وصل إليه من قواعد فجزاؤها الرفض والإنكار، أياً من كان القارئ، ومهما صحّ سند الرواية، كما فعل المبرد في قراءة حمزة السبعية. فهو ينكر على حمزة قراءة الأرحام بالجر، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾ [النساء: ١]، بينما نرى ابن جني يؤيدها ويدافع عنها، ويرد على المبرد، فيقول: «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف»[٣]، ثم يقول: «لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، في نحو

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٥٧.

(٢) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي، ٤٤٧ - ٤٤٩.

(٣) الخصائص لابن جني ١/ ٢٨٥.

قولك (بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل)، ولم نقل: أمرر به، ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما»[١].

ورفض ابن يعيش قول المبرد في رده قراءة حمزة، فيقول: «وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها. ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض، أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء في التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾، جواب القسم. والوجه الثاني أن يكون قبله باء ثانية، حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها»[٢].

والزمخشري رَدَّ قراءة ابن عامر في فصله بين المتضايفين[٣]، في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، قرأ ابن عامر: (وكذلك زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشْرِكِينَ قَتْلُ أوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم)[٤] ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٨٥.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٨.

(٣) الكشاف ٢/ ٦٦.

(٤) مصحف القراءات العشر المتواترة، ١٤٥.

بينما نجد أبا حيان يرد على الزمخشري رداً لاذعاً فيقول: «وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة»[١].

ويرى الشيخ عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ أن من أسباب رد بعض النحويين القراءات أنهم:

١ - «كانوا يحتكمون إلى ما وضعوه من قواعد وسنُّوه من قوانين»[٢].

٢ - «وأحياناً يخفى توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى تلحينها»[٣].

٣ - «وأحياناً ينظر إلى الشائع من اللغات ويغفل عن غيره»[٤].

٤ - «وفي بعض الأحيان يزعم بعضهم أنه أحصى أوزان العربية فوجدها تخلو من بعض الأوزان، فيلحّن ما جاء عليها من قراءات»[٥].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٦٥٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣.

(٥) المصدر السابق ١/ ٢٤.

تقسيم القراءات القرآنية باعتبار الصحة وعدمها

١ - المتواترة: وهي القراءات السبع التي اجتمعت فيها أركان صحة القراءة، والتي لها قدسية خاصة، لا يجوز المساس بها[١].

٢ - المشهورة: وهي الثلاث المعشّرة، وقد نص جمهور القراء على صحتها، وخالفهم آخرون في صحة ثبوتها[٢].

٣ - الشاذة: وهي التي فوق العشرة، فلم تثبت صحتها، ولا يجوز التعبد بها، إلا أنه يحتج بها في اللغة لأنها لهجات عربية[٣].

وقد اتفق جمهور علماء الأمة على ضوابط لقبول القراءة الصحيحة، هي:

١ - أن توافق وجهاً من وجوه العربية.

٢ - أن توافق رسم المصحف العثماني، على الشكل الذي كتب على زمن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٣ - أن يصح إسنادها إلى رسول الله ﷺ بأن يرويها جمع عن جمع كلهم عدول، من أول السند إلى منتهاه.

وكل قراءة لم تتحقق فيها هذه الشروط فإنها شاذة، لا يتعبّد بها، ويحرم الاعتقاد بأنها من القرآن الكريم[٤].

---

(١) انظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات، ٨٤.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٨٤.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٨٤.

(٤) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/ ١٠٥ .

أما المتواترة فهي من المعطيات الثابتة التي لا تتغير بتغير وجوه الإعراب. وإذا اختلفت القراءة المتواترة مع القاعدة النحوية فينبغي أن تكون القراءة هي الأمر الثابت، وتكون القاعدة تبعاً لها. لأن الحركة اللغوية بجملتها من نحوها وصرفها وبلاغتها قامت في بداية نهضتها لصون القرآن الكريم من اللحن، فكانت مناراً يهدي المتعلمين إلى لغة القرآن. فلما قعّد النحاة قواعدهم سواءٌ على صعيد المدرسة البصرية، أو الكوفية، فإن قواعدهم هذه بالطبع ينبغي أن تكون تبعاً للقرآن الكريم بقراءاته المتواترة.

وباب الاجتهاد ـ فيما يتعلق برواية القرآن الكريم وتلاوته وقراءاته المتواترة ـ مسدود تماماً، وليس لعلماء القراءات الحق في الاجتهاد، إلا فيما يتعلق بضبط الرواية، عن قارئ تلقّاها بالسند الصحيح إلى النبي ﷺ. وبذلك يكون النبي الكريم ﷺ هو الذي علم الشيوخ، وهو الذي تلقى وجوه القراءة عن جبريل عليه السلام عن رب العزة تبارك وتعالى. وهذا ينطبق على القراءات المتواترة. وأما القراءات الشاذة فتعامل حسب مقاييس اللغة لأنها لم تثبت عن النبي ﷺ، فحجيتها من جهة اللغة ليس غير.. فقبولها ورفضها مرهون بمدى مطابقتها للمقياس النحوي.

وقد استخدم طائفة كثيرة من النحويين القراءة لنصرة مذهبه، إذا احتاج الأمر. ومن ذلك:

١ – استدلالهم على إعمال (إنْ) المخففة النصب، بقراءة نافع وابن كثير، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١] قرأها نافع وابن كثير: وإنْ كلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم)[1].

---

(١) مصحف القراءات العشر المتواترة، ٢٣٤.

٢ – ردهم على الكوفيين قولهم: إن الألف في (كلا وكلتا) للتثنية، مستدلين بجواز إمالتها في قراءة حمزة والكسائي وخلف، في الآيتين: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] و: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٣]. ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها[1].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٨.

فوائد تعدد القراءات

وهذه الفوائد مبنية على أمور اجتهادية أهمها:

١- ما يكون لبيان حكم شرعي مجمع عليه، كقراءة سعد بن أبي وقاص رَضِيَ الله عنه: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ﴾ [النساء: ١٢]. قرئت (وله أخ أو أخت من أم). فبان أن القراءة بيّنت المراد بالإخوة هنا وهم الإخوة لأم، وهذا حكم متفق عليه عند جمهور الفقهاء[١].

٢- ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه، كقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾ [المائدة: ٨٩] قرئ: **أو تحرير رقبة مؤمنة**. فكان زيادة لفظ (مؤمنة) في بعض الروايات ترجيحاً لاشتراط الإيمان في الرقبة المعتقة، كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله[٢].

٣- ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فقد قرئ بالتخفيف والتشديد (يطْهُرْن ويطّهّرْن)[٣].

---

(١) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤/ ١٩٢.

(٢) انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي ٤/ ٤٢٣.

(٣) مصحف القراءات العشر، ٣٥.

٤- ما يكون لبيان حكمين شرعيين، وهما غسل الرجلين في الوضوء، ومسحهما على الخُفّ، كقراءة: (وأرجلَكم) بالنصب (وأرجلِكم) بالجر في الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦]، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام عطفاً على **أيديكم**، فيكون حكمها الغَسْل، وقرأ الباقون بجر اللام عطفاً على **رؤوسكم**[١]، ويحمل ذلك على المسح لمن لبس الخف، وقراءة الجر للمجاورة، وليس لمسح الأرجل دون خف، أو عذر شرعي، وهذا ما تواتر به عمل النبي ﷺ وأصحابه[٢].

٥- ومنها إعظام أجور هذه الأمة، من حيث إنهم يُفرِغون جهودهم ليبلغوا القصد في تتبع معاني القراءات، واستنباط الأحكام، والكشف عن التعليل والتوجيه.

٦- إظهار سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المرتل، فلم يخلُ عصر من العصور من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه وقراءاته[٣].

والقواعد التي اخترتها، هي أمثلة لذلك، لأن الحصر عسير، فهذا البحث لا يسع حصر القراءات التي كان لها أثر كبير في القواعد النحوية:

---

(١) مصحف القراءات، ١٠٨.

(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١ ٥٢.

(٣) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية ١/ ٤٦.

جواز حذف الفعل والفاعل

أجاز النحويون حذف الفعل إذا دل عليه دليل مقالي أو حالي، ومن ذلك: قراءة أُبيّ بن كعب في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٠-٢٢]، قرأ أبيّ: (**وحوراً عيناً**)، وقد قدره سيبويه: (وينالون حوراً عيناً)[١]، وتبعه الفراء، فقال: «وفي قراءة أبيّ بن كعب: (**وحوراً عيناً**)، أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا من الكلام، كقول الشاعر:

جِئْني بِمثْلِ بني بَدرٍ لِقومِهِمُ ... أَوْ مِثلِ أُسرةِ منظورِ بنِ سيّار[٢]»

وأجاز ذلك أبو جعفر النحاس فقال: «فأما (وحوراً عيناً) فهو أيضاً محمول على المعنى، لأن معنى الأول: يعطون هذا ويعطون حوراً[٣]». وتبعه ابن جني في المحتسب فقال: «هذا على فعل مضمر، أي ويؤتون. أو يزوجون حوراً عيناً، كما قال: وزوجناهم بحور عين، وهو كثير في القرآن والشعر»[٤].

وفي قراءة المفضل الضبي عن عاصم[٥] في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ٧]، قرأ: (**غشاوةً**) بالنصب، والتقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة.

---

(١) الكتاب ١/ ١٥١.

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٢٤.

(٣) إعراب القرآن ٤/ ٣٢٧ .

(٤) المحتسب ٢/ ٣٠٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٦.

ومن ذلك قراءة الحسن في قوله تعالى: ﴿إِن تُطِيعُوا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَـٰسِرِينَ * بَلِ ٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩-١٥٠].

قرأ (بل اللهَ) بالنصب، قدره الفراء: (أطيعوا الله)، قال: «... ولو نصبته: بل أطيعوا اللهَ مولاكم، كان وجهاً حسناً»(١).

وتبعه ابن خالويه(٢).

ومنها قراءة ابن حيوة(٣) في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، قرأ (**والجارَ ذا القربى**)، وقدره الفراء على إضمار فعل، أي: (أكرموا الجار ذا القربى). قال: «فينبغي لمن قرأها على الألف أن ينصب (والجارَ ذا القربى) فيكون مثل قوله: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾، يضمر فعلاً يكون النصب به»(٤). وتبعه النحاس في إعراب القرآن (٥).

ومن ذلك قراءة يعقوب ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، قرأ: (**في كل سنبلة مئةَ حبة**) بالنصب، قدره أبو جعفر النحاس: أنبتت مئة حبة(٦)، وقال: «وحكى

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٣٧.

(٢) مختصر شواذ القراءات ١/ ٣٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦١.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٦٧.

(٥) إعراب القرآن ١/ ٤٥٤.

(٦) إعراب القرآن ١/ ٢٨٦.

هارون عن أسيد أنه قرأ: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [الملك: ٦]، بنصب (عذابَ) عطفه على الأول»[1]. يعني: وأعتدنا لهم عذابَ السعير، وأعتدنا للذين كفروا عذابَ جهنم.

(١) إعراب القرآن، ٣٣٣-٣٣٤.

جواز نصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس

الفاعل يكون مرفوعاً، والمفعول يكون منصوباً. إلا أنه سمع من العرب (خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ)، برفع أولهما ونصب ثانيهما. اعتمدوا على قرينة الإسناد التي أمن فيها اللبس واتّضاح المعنى.

وقد حمل بعضهم على ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، بنصب آدم ورفع كلمات، في قراءة ابن كثير (**فتلقى ءادمَ من ربه كلماتٌ**). وقرأ جمهور القراء برفع آدم ونصب كلمات، والتاء مكسورة في حالِ النصب على سنن العربية.

قال العكبري: «يقرأ برفع آدم ونصب كلمات، لأن كلما تلقاك فقد تلقيته»[١] وقال ابن خالويه: «ما تلقاك فقد تلقيته، وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل»[٢].

قال مكيّ بن أبي طالب القيسي: وعلة من نصب آدم ورفع الكلمات أنه جعل الكلمات استنفدت آدم بتوفيق الله له ... فتاب الله عليه ... ويسرت له التوبة من الله، فهي الفاعلة وهو المستنفد بها، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة: (فتلقت آدمَ من ربه كلمات)، لكن لما كان بَعُدَ ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث، وهو أصل يجري في كل القرآن، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة. وقيل: إنما ذكر لأنه محمول على المعنى، لأن الكلام والكلمات واحد، فحمل على الكلام فذكّر، وقيل ذكّر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي، إذ لا مذكر لها من لفظها.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٩.

(٢) الحجة في القراءات السبع، ٥١.

وعلة من قرأ برفع (آدم) ونصب (الكلمات)؛ لأنه هو الذي قبلها ودعا بها، وعمل بها فتاب الله عليه. فهو الفاعل لقبوله الكلمات، فالمعنى على ذلك، وهو الخطاب، وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقوية أنه الفاعل. وقال أبو عبيد في معنى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾: «معناه قبلها، فإذا كان آدم قابلاً فالكلام مقبول، فهو المفعول وآدم الفاعل»[1].

ومعنى تلقي الكلمات لآدم وصولها إليه، لأن من تلقاك فقد تلقيته، فكأنه قال: فجاءت آدم من ربه كلمات، فقبلها وعمل بمقتضاها. فالخلاصة من هذه المسألة أن إعراب جمهور النحاة لآدم بأنه فاعل ـ وهو صحيح ـ لكنه لا ينفي إعراب آدم أنه مفعول به، وأن الكلمات في موقع الفاعل على قراءة ابن كثير.

ويمكن أن يعدّ من هذا القبيل قراءة عبد الله بن مسعود في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] قرأ: **(لا ينال عهدي الظالمون)** برفع (الظالمون)، وهي التي قال عنها الزجاج: وتلك القراءة جيدة، إلا أني لا أقرأ بها، ولا ينبغي أن يقرأ بها، لأنها خلاف المصحف[2].

وإذا أمكن تخريج القراءتين السابقتين على المشاركة في الحدث بين المفعول والفاعل، فإن هذا غير ممكن في قراءة أبي الشعثاء ـ وهي من الشاذ ـ (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّه) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤]، برفع إبراهيم ونصب ربه، إذ غير ممكن القول بأن من ابتلاك فقد ابتليته، ولكن الممكن أن يقال: إن علاقة الإسناد قد اتضحت، وأمن اللبس لوضوح المعنى، فجاء المفعول مرفوعاً والفاعل منصوباً.

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٣٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٠٥.

جواز إلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً ظاهراً

بعض القبائل العربية مثل هذيل وطَيِّئ وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب تعامل الفعل معاملة الخبر، فتلحق به علامة التثنية والجمع تبعاً لمرفوعه[1]. قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[2].

وقد وردت القراءة المتواترة التي تؤيد هذه اللهجات، إلا أن بعض النحاة ضاقت صدورهم بهذه القراءة، فالتمسوا لها تخريجاً يتناسب مع مشهور الأساليب واللغات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١] برفع (تكونُ) على قراءة حمزة والكسائي[3]، وأعني من الشاهد (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ)، وقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٢] **(يبلغانِّ)** في قراءة حمزة والكسائي[4] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٧١.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٣٩.

(٣) مصحف القراءات، ١٢٠.

(٤) التيسير في القراءات السبع، ١١٢.

«ذهب سيبويه في توجيه الآية الأخيرة إلى أن الضمير في (أسروا) فاعل وأن (الذين) بدل منه»[١]. وقال أبو عبيدة وغيره: «الواو والألف علامة على أن الفاعل مجموع كالتاء في قولك قامت هند و(الذين) فاعل بـ (أسروا) وهذا على لغة من قال: أكلوني البراغيث...»[٢].

فجمهور النحاة يجردون الفعل الذي فاعله مثنى أو جمع وكان اسماً ظاهراً من علامتيهما، فيقال جاء الزيدان، وجاء الزيدون، ولا يقال جاءا أو جاؤوا. وبعضهم لا يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع ـ كما مر بنا ـ واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة، منها قول النبي ﷺ: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[٣]، ومنها قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخـ ـيل أهلي فكلهم ألوم[٤]

وهي حرف دال على الجماعة، كما أن التاء في (قالت) حرف دال على التأنيث[٥].

وكان ينبغي أن يعامل النحاة الأساليب الواردة على ما هي عليه، ولا بأس بعد ذلك من أن يحكم عليها بأنها قليلة الورود، أو أنها تعدّ ظاهرة لهجية منتمية إلى القبائل التي نطقت بها.

وأنا لا أريد أن أقرَّ لغة «أكلوني البراغيث» في القرآن، وإنما يجب أن يثبت من خلال هذه القراءة قاعدة نحوية أيدتها هذه الآية. وهي إلحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً.

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٤.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٧٤.

(٣) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري ٥/ ٤٤، وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الصلاة ٥/ ١٣٣.

(٤) ينسب إلى أحيحة بن الجلاح. وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم ٦٧٩ .

(٥) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٣٥٧.

جواز حذف المبتدأ

يجيز سيبويه ومن تابعه حذف المبتدأ، لدلالة المقام عليه، وقد خرّج قراءة عبد الله ابن مسعود على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، بالرفع (**شيخٌ**)[١].

وتبعه في ذلك الفراء فقال: «وفي قراءة عبد الله: (**أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخٌ**)، وفي ق: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾، كل هذا على الاستئناف»[٢]. وتبعهم أبو جعفر النحاس[٣]، وابن جني فقال: «الرفع في (شيخٌ) من أربعة أوجه منها:

أن يكون (شيخٌ) خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً على قوله: هذا بعلي، لأن الجملة قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية، فقال: (هذا شيخ)»[٤].

والشواهد على جواز حذف المبتدأ من القراءات كثيرة، منها: قراءة ابن أبي عبلة[٥] في قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣-٤]، قرأ: (**بلى قادرون**)، قال الفراء: «ولو كانت رفعاً على الاستئناف، كأنه قال: بلى نحن قادرون على أكثر من ذا كان صواباً»[٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٤.

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٧.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٢٩٤.

(٤) المحتسب ١/ ٣٢٤.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٠٢ .

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٠٨.

ومنها قراءة عيسى الثقفي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]، بالرفع (تصديقُ) قال النحاس: «ويجوز الرفع بمعنى؛ ولكن هو تصديق الذي بين يديه»[١]. وقال ابن جني: «أي ولكن هو تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدى ورحمةٌ فحذف المبتدأ وبقي الخبر...»[٢].

ومنها قراءة الحسن وابن محيصن المكي في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

قرأ (**الحقُّ**)، قال النحاس: «وروي عن الحسن أنه قرأ (**الحقُّ فهم معرضون**) بالرفع بمعنى هو الحقُّ وهذا الحقُّ»[٣]. وقال بهذا ابن جني كذلك: أي هذا الحقُّ أو هو الحقُّ، فيحذف المبتدأ، ثم يوقف على الحق[٤].

فالقراءات التي مرت وغيرها أيدت حذف المبتدأ، وهذا جائز عند أكثر النحاة.

---

(١) إعراب القرآن ٢/ ٣٤٨.

(٢) المحتسب ١/ ٣٥٠.

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٦٨ .

(٤) المحتسب ٢/ ٦١.

جواز تعدد الخبر

يجيز النحويون تعدد الخبر، والأمثلة من القراءات متزاحمة في هذا.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]. قرأ نافع (**خالصةٌ**) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب (خالصةً)[١].

وحجة من قرأ بالنصب أنه نصبها على الحال. وحجة من قرأ بالرفع أنها مبتدأ، والتقدير: (هي لهم خالصةٌ يوم القيامة)[٢].

وقد أجاز سيبويه الوجهين، واختار النصب[٣]. وتبعه في ذلك النحاس [٤]. وفصّل العكبري في إعراب الآية فقال: قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ﴾: هي مبتدأ وفي الخبر ستة أوجه:

أحدها: (خالصةٌ) على قراءة من رفع، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصة، أي هي خالصة لمن آمن في الدنيا، و(يوم القيامة) ظرف لخالصة، ولم يمتنع تعلق الظرفين بها، لأن اللام للتبيين. ويوم ظرفٌ محضٌ، و(في) متعلقة بآمنوا.

والثاني: أن يكون الخبر للذين، و(خالصةٌ) خبر ثانٍ، و(في) متعلقةٌ بآمنوا.

---

(١) مصحف القراءات العشر، ١٥٤.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٦١.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٥.

(٤) إعراب القرآن ٢/ ١٢٣.

والثالث: أن يكون الخبر للذين، وفي الحياة الدنيا معمول الظرف الذي هو اللام، أي يستقرُ للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وخالصةٌ خبرٌ ثانٍ.

والرابع: أن يكون الخبر في الحياة الدنيا، وللذين متعلقة بخالصةٌ.

والخامس: أن تكون اللام حالاً من الظرف الذي بعدها على قول الأخفش.

والسادس: أن تكون خالصة نصباً على الحال على قراءة من نصب، والعامل فيها للذين أو في الحياة الدنيا إذا جعلته خبراً أو حالاً. والتقدير: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها له يوم القيامة. أي أن الزينة يشاركون فيها في الدنيا، وتخلص لهم في الآخرة. ولا يجوز أن تعمل في (خالصةٌ) زينة الله، لأنه قد وصفها بقوله: (التي)، والمصدر إذا وصف لا يعمل [1].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢١.

جواز أن يكون خبر كان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة

يجيز النحويون أن يكون خبر كان مصدراً مؤولاً، إذا كان اسمها معرّفاً بالإضافة. كما في قراءة الحسن في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥]، قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ الحسن بالرفع: (حجتُهم)[١]، وقد خرج سيبويه قراءة الحسن على أن المصدر المؤول خبر لكان فقال: «و تقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كما تقول: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وقال الشاعر:

وقد عَلِمَ الأقوامُ ما كانَ داءَها   بثهلانَ إلّا الخزيُ ممّن يقودُها[٢]

فإن شئت رفعت الأول، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع»[٣].

وتابعه أبو جعفر النحاس فقال: «**وما كان جواب قومه**... ويكون الخبر (أن قالوا)، فإذا نصبْتَ فالاسم أن قالوا أي إلا قولهم»[٤]. وتابعه مكي ابن أبي طالب[٥].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٦٧ .

(٢) لم أعثر على قائله، والشاهد فيه (ما كانَ داءَها بثهلانَ إلّا الخزيُ).

(٣) الكتاب ١/ ٨٣-٨٤.

(٤) إعراب القرآن ٢/ ١٣٨.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩٧ .

ومنها قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، قرأ: (**عجبٌ**)[١]. وقد ذهب إلى ذالك أبو جعفر النحاس، قال: «وفي قراءة عبد الله (**أكان للناس عجبٌ**) على أنه اسم كان، والخبر (أن أوحينا)»[٢].

ومنها قراءة الحسن في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]: قرأ الحسن: (قولُ)[٣]. قال النحاس: «جعله اسم كان، والخبر أن يقولوا»[٤].

---

(١) إعراب القرآن ٢/ ٢٤٤.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٢٤٤.

(٣) إعراب القرآن النحاس ٢/ ٤٥١.

(٤) المصدر السابق ٣/ ١٤٤.

جواز ورود جملة الماضي حالاً دون (قد)

يرى الكوفيون أنه يجوز أن تقع جملة الماضي حالاً دون أن تقترن بقد، وحجتهم في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]. فالفعل حصرت فعل ماض، وهو في موضع نصب على الحال. بتقدير (حصرةً صدورهم)، وهذا ما تؤيده قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم: **(أو جاءوكم حصرةً صدورهم)**[١]. وحصرةً في هذه القراءة حال قولاً واحداً. قال أبو صخر الهذلي:

وإني لَتعْـــروني لِـــذكْراك نُفضـــةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَه القطرُ[٢]

فبَلَّلَه: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال؛ فدل على جوازه. وقد استدل الكوفيون بهذا البيت على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً من غير أن يقترن بقد. أما البصريون فيرون أنه لابد من اقتران الفعل الماضي بقد في اللفظ أو التقدير، وعلى هذا تكون قد مقدرة قبل الفعل[٣].

ويرى الكوفيون أن الفعل الماضي يجوز أن يقام مقام الفعل المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة: ١١٠، ١١٦] أي يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل، جاز أن يقام مقام الحال[٤].

---

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ١١٦.

(٢) البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية، باب الحال القسم الأول ٢/ ٦٨٠، وابن عقيل في كلامه على حروف الجر في أن اللام للتعليل ٢/ ٢٠.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٤.

ولا شك أن هناك كثيراً من الآيات القرآنية وقعت فيها الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالاً دون أن تقترن بقد، والأخذ بظاهر الأساليب يقتضي اعتبارها قاعدة، غير أننا ننبه إلى أن الماضي في كل الآيات الكريمة ـ ما عدا حصرت صدورهم ـ قد جاء مقروناً بالواو الحالية، وانفردت الآيات السابقة في بابها، لكن ذلك لا يعني بأية حال رفض ما أشارت إليه وبخاصة إذا كانت قراءة الحسن ويعقوب تؤيدها. والتوفيق بين القراءتين أولى، وينبغي اعتباره.

جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور

إن التركيب الطبيعي للجملة العربية أن يتقدم الفعل، ثم صاحب الحال، ثم الحال، فتقول: جاء سعيد ماشياً. وإن احتاجت الجملة إلى معانٍ يلزم معها التقديم أو التأخير لحاجة يتطلبها المعنى، فيتقدّم ما هو أهم، كأن تقول: جاء ماشياً سعيد، إذا كان المشي أهم.

فإن كان السامع يظن أن سعيداً جاء راكباً لا ماشياً، قدمت الحال على فعلها، وذلك لإزالة الوهم من ذهنه، ولإرادة معنى من المعاني البلاغية، فتقول: ماشياً جاء سعيد.

وهذا شأن التقديم عموماً. فأنت تقدم لغرض من الأغراض، وقد يكون ذلك للتعجب، أو التفاؤل، أو التشاؤم، أو التهويل، أو التحضيض، أوغيرها[1]

اقرأ قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾[الأنعام: ١٣٩]: قرأ ابن عباس ـ بخلف عنه ـ والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين (خالصةً) بالنصب، وقرأ سعيد بن جبير فيما ذكر أبو الفتح (**خالصاً**)[2]، ونصب هاتين القراءتين على أن الحال من الضمير الذي في قوله (**في بطون**)، وذلك أن تقدير الكلام: وقالوا ما استقر هو في بطون هذه الأنعام، فحذف الفعل وتحمّل المجرور الضمير، والحال من الضمير والعامل فيها معنى الاستقرار.

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢/ ٧٢٦.

(٢) المحتسب، ١/ ٢٣٢-٢٣٣.

قال أبو الفتح: «ويصح أن يكون حالاً من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها»[١].

وأبو الفتح أجاب عن نصب (خالصة) بجوابين:

أحدهما: أن يكون حالاً من الضمير في الظرف الجاري حمله على (ما) كقولنا: الذي في الدار قائماً زيد.

والآخر: أن يكون حالاً من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها، إذا كان المعنى بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها كقولنا: زيد قائماً في الدار.

وما أجازه أبو الحسن الأخفش وابن جني وابن عطية لم يجزه المبرد، إذ قال: «... فإن كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه، لم تتقدم الحال على العامل، لأن هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول، وذلك قوله: زيد في الدار قائماً، ولا تقل: زيد قائماً في الدار، وتقول هذا قائماً حسن، ولا تقل قائماً هذا حسن» [٢].

فقراءة النصب هذه أيدت القاعدة التي جوزت تقديم الحال على صاحبها المجرور، ولو أنها خالفت رأي جمهور النحاة.

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٢٣٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٥١.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٠.

إذا وقع الفعل المضارع بعد الجزاء مقروناً بالفاء أو الواو جاز فيه الرفع والنصب والجزم

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب، وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم يغفر، ورفعه، ونصبه (١).

«قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: **(فيغفرْ)** و**(يعذبْ)** جزماً، وقرأ الباقون: **(فيغفرُ)** و**(يعذبُ)** رفعاً، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة: **(فيغفرَ)** **(ويعذبَ)** بالنصب على إضمار أنْ، وهو معطوف على المعنى» (٢).

ووجه الرفع أنه قطعه من الأول، وقطعه على أحد وجهين: إما أن تجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف، فيرتفع الفعل لوقوعه خبراً لمبتدأ، وإما أن تعطف الجملة من الفعل والفاعل على ما تقدمها.

قال مكي: «وحجة من جزم أنه عطفه على **(يحاسبْكم)**، الذي هو جواب الشرط ... وحجة من رفع أن الفاء يستأنف ما بعدها، فرفع على القطع مما قبله، إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير: فالله يغفر ويعذب، فيكون جملة من ابتداء وخبر

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٣٩.

(٢) ينظر: الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، ٩٥، وغيث النفع في القراءات السبع، ١٢٦.

معطوفة على جملة، من فعل وفاعل.. والجزم هو الاختيار، لاتصال الكلام، ولأن عليه أكثر القراء»[١].

وجوّز النصبَ سيبويه، قال: «... إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا أن بعضهم قرأ: (**يحاسبْكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذبَ من يشاء والله على كل شيء قدير**)»[٢]. وقال ابن مالك: «لو قرئ بالنصب لكان جائزاً في العربية»[٣].

وبالأوجه الثلاثة ورد قول النابغة:

فإن يَهْلِكْ أبو قابوسَ يهلِكْ ... ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بَعده بذِناب عيش ... أجبِّ الظهر ليس له سنامُ[٤]

قال البغدادي: «قد روي: (ونأخذْ) جزماً بالعطف على جواب الشرط، وروي نصباً على الجواب، وروي رفعاً أيضاً على الاستئناف»[٥].

---

(١) الكشف ١/ ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ١/ ٣٥٩.

(٤) البيتان للنابغة الذبياني، وهما من شواهد ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ١/ ٣٥٨، وابن عقيل في شرحه ٢/ ٢٩٥، والأشموني في شرحه على الألفية ٤/ ٢٤.

(٥) الخزانة ٣/ ٣٦١، وينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ هامش المحقق ١/ ٣٥٨.

جواز رفع الفعل المضارع أو نصبه الواقع بعد (أن) المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان

المعروف أنّ (أنْ) إن كان عاملها فعلَ عِلْم، فهي مخففة من الثقيلة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران: أن تكون كالأولى وأن تكون ناصبة، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١].

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر: **(وحسبوا ألا تكونَ)** بنصب النون، وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي: **(ألا تكونُ)** برفع النون [١]، ولم يختلفوا في رفع **(فتنةٌ)** لأنَّ (كان) هنا تامة.

«فوجه قراءة النصب أن تكون (أنْ) هي المصدرية الناصبة للفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[البقرة: ١٨٤]، وإذا وليها مضارع مرفوع، وليس قبلها علم أو ظن، كقول الشاعر:

أنْ تَقْـرءانِ عـلى أسـماءَ ويحَكُـما ... مِنّي السلامَ، وألاّ تُشْعِرا أحَداً [٢]

فلا تنصب الفعل.

---

(١) مصحف القراءات العشر المتواترة، ١٢٠.

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٨٣، وفي حاشية الدسوقي ١/ ٨٣، وشرح شواهد المغني، ١٠٠. والشاهد فيه أنّ (أنْ) المصدرية قد لا تنصب الفعل.

ووجه قراءة الرفع أن تكون (أنْ) المخففة من الثقيلة، وحسُن دخولها، لأنّ (لا) قد وطّأتْ أن يليَها الفعل، وقامت مقامَ الضمير المحذوف عوضاً عنه، ولابد في مثل هذا من عوض، مثل قولك: علمت أن قد يقوم زيد...»[١].

فرفع الفعل (تكونُ) في قراءة الرفع، لأن ـ (أنْ) ـ وقعت مخففة من الثقيلة، وسبقت بفعل من أفعال اليقين أو الرجحان. وهو كقول جرير:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيقتُلُ مِربَعاً ... أبْشِر بطولِ سلامةٍ يا مِرْبَع[٢]

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣] قرأ بعضهم: (**لمن أراد أن يُتِمُّ الرضاعةَ**) بالرفع، فمذهب البصريين أنها (أنْ) المصدرية، أهملت حملاً على (ما) أختها، ومذهب الكوفيين أنها المخففة.

قال سيبويه: «﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك. وإنما حسنت أنه ها هنا، لأنك قد أثبت هذا في ظنك، كما أثبته في علمك، وأنك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن، كما كان في العلم... »[٣].

وأما قول ابن عطية: «وقامت مقام الضمير المحذوف عوضاً منه»[٤]، فقد قال سيبويه في هذا من قبل: «واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك، ولا قد علمت أن فعل ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتدخل لا، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من (أنه)، فكرهوا أن يدعوا

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٢٠.

(٢) الديوان، ٢٦١، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ١٨٨.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٣٩.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/ ٢٢٠.

(السين) أو(قد) إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين»[١].

فهذه القراءة عزَّزَتْ القاعدة التي سلف الحديث عنها. فيكون إعراب قراءة الرفع: أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، بمعنى: أنه. و(لا): نافية. و(تكون) تامة. و(فتنة) فاعل كان التامة. والجملة خبر (أن)، وهي مفسرة لضمير الشأن، و(حسب) حينئذ للتيقن، لا للشك، لأن (أنْ) المخففة لا تقع إلا بعد تيقن.

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٣٤١.

جواز نصب الفعلِ المضارعِ المقترنِ بفاء السببيةِ بعد الرجاء، حملاً له على التمني

اختلف البصريون والكوفيون في نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء في جواب الرجاء، فأجاز نصبَه الكوفيون [١]، وتابعهم ابنُ مالك[٢]، وأبو حيان [٣].

وقد اعتمد المجيزون على قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]. بنصب (فأطلعَ) جواباً للتمني[٤].

قال الفراء: وقوله: (**لعلي أبلغ الأسبابَ. أسبابَ السمواتِ فأطلعُ**) بالرفع يرده على قوله (أبلغُ)، ومن جعله جواباً لـ(لعلّي) نصبه، وقد قرأ به بعض القراء[٥]. قال: وأنشدني بعض العرب:

علّ صروفَ الدهر أوْ دوْلاتِها ... تُدْلِلْنَنا اللمّةَ مِنْ لمّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها[٦]

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٣٧٣.

(٢) شرح التسهيل ٤/ ٢٧.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٤١١.

(٤) ينظر: البدور الزاهرة، ٣٨٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٥٦٠.

(٥) بالنصب قراءة حفص(فأطلع)، وقرأ الباقون من العشرة بالرفع (فأطلعُ)، انظر مصحف القراءات العشر المتواترة، ٤٧١.

(٦) أنشده الفراء، ولم يعزه إلى أحد، معاني القرآن ٣/ ٩، وهو من شواهد ابن هشام في مغني اللبيب في حرف (لعل) ٢/ ٤٣٨.

فنصب على الجواب بـ (لعلّ)[١].

ذكر الفرّاء ذلك في المعاني عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣-٤] فقال: «**فتنفعُه الذكرى** بالرفع، ولو كان نصباً على جواب الفاء لـ(لعل) كان صوابا»[٢].

ولم يرض البصريون بهذا التخريج. لأنهم لا يجيزون النصب على جواب التمني فيقدرون (أنْ) محذوفة. قال ابن هشام: «وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۞ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب، إنه عطف على معنى لعلي أبلغ، وهو لعلي أنْ أبلغَ، فإن خبر (لعل) يقترن بـ: (أنْ) كثيراً، نحو الحديث: «**فلعل بعضَكم أن يكونَ ألحنَ بحجته من بعض**»[٣]، ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد:

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني»[٤]

قال النحاس: «وقرأ الأعرج (**فأطلعَ**) بالنصب، قال أبو عبيد: على الجواب قال أبو جعفر: معنى النصب خلاف معنى الرفع، لأن معنى النصب (متى بلغت الأسباب اطلعت)، ومعنى الرفع: (لعلي أبلغ الأسباب ثم لعلي أطلعُ بعد ذلك)»[٥].

وكلا الوجهين صحيحان لأن القراءتين بالنصب والرفع متواترتان.

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٩ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٣٥، بالنصب قراءة عاصم، وبالرفع قراءة الجمهور من السبعة.

(٣) جزء من حديث في صحيح البخاري، باب الأحكام ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ وصحيح مسلم برقم (١٣١٣).

(٤) هو لميسون بنت بحدل الكلبية،تزوجها معاوية فولدت له يزيد، ثم سمعها تنشد أبياتا منها هذا البيت، ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٤٩١.

(٥) إعراب القرآن ٣/ ٣٣.

نصب الفعل المضارع مع حذف (أنْ) قبله دون دليل على حذفها

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٢] قرأ أبيّ وابن مسعود (لا يعبدوا) على تقدير (أن لا تعبدوا) على النهي. قال أبو حيان: وهو أن تكون أن محذوفة، وتكون (أنْ) وما بعدها محمولاً على إضمار حرف جر، التقدير: بأن لا يعبدوا إلا الله، فحذف حرف الجر، إذ حذفه مع (أنْ)، وأنّ جائز مطرد، لم يلبس، ثم حذف بعد ذلك أنْ، فارتفع الفعل، فصار لا تعبدون، قاله الأخفش[١]، ونظيره مِنْ نثر العرب: مرْه يحفرَها، ومِنْ نَظْمِها قولُه:

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوغى[٢]

أصله: مرْه بأن يحفرَها، وعن: أن أحضُرَ الوغى [٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨]، قرأ عيسى بن عمر بالنصب: (فيدمغَه)، على تقدير (أن يدمغَه)[٤]. وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ﴾ [البقرة: ٣٠]. قرأ عيسى بن عمر (ويسفكَ).

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٥٦.

(٢) تتمته: وأن أَشهَدَ اللذّاتِ هلْ أنتَ مُخْلِدِي . وهو من معلقة طرفة بن العبد البكري، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٤٠، والأنباري في الإنصاف ٢/ ٥٦٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٥٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤١٦.

والكوفيون لا يمانعون من إمكانية حذف (أنْ) الناصبة ونصب الفعل المضارع بعدها، وقد اعتمدوا على كثير من النصوص العربية، ومن ضمنها القراءات القرآنية، والشواهد النثرية[١].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٥٠، والكشاف ٣/ ١٠٨، وقد استشهد به أبو حيّان على النصب بإضمار أن في البحر ٧/ ٤١٦.

جواز وقوع لام الجحود بعد كان المنفية بإنْ

ذهب بعض النحاة إلى جواز وقوع لام الجحود بعد (كان) المنفية بـ(إنْ)، اعتماداً على قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، بكسر اللام الأولى ونصب الثانية من (لِتزولَ)، في قراءة السبعة سوى الكسائي[1]. قال الفراء: «(**وإن كان مكرهم لِتزول منه الجبال**)، فأكثر القراء على كسر اللام ونصب الفعل من قوله: (**لِتزولَ**)، يريدون ما كانت الجبال لتزول من مكرهم. وقرأ عبد الله بنُ مسعود: (**وما كان مكرُهم لَتَزول منه الجبال**)»[2]، وهي قراءة الكسائي من السبعة. وما قاله الفراء يفهم منه كون اللام للجحود، بدليل إيراده قراءة ابن مسعود. وقد ذهب هذا المذهب أيضاً ابن خالويه إذ قال: «والحجةُ لمن كسر أنه جعلها لام كي، وهي في الحقيقة لام الجحد، و(إنْ) هنا بمعنى (ما)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومعنى ذلك أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال[3].

غير أن الجمهور يذهبون إلى أن لام الجحود لابد أن تكون مسبوقة بـ(كان) المنفية بـ(ما)، أومسبوقة بـ(يكون) المنفية بـ(لم)، ومن ثم تأولوا القراءة السابقة على أن اللام تعليلية، و(إنْ) شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه،

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٣٦.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٧٩.

(٣) الحجة في القراءات، ١٧٩.

وإن كان مكرهم لشدته معدّاً لأجل زوال الأمور العظام، المشبهة في عظمها بالجبال»[١].

ويؤيد رأي ابن خالويه قول أبي حيان: «ويحتمل على تقدير أنها نافية أن تكون كان ناقصة، واللام لام الجحود، وخبر كان على الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين، أهو محذوف؟ أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام؟ وعلى أنّ (إنْ) نافية، وكان ناقصة، واللام في لتزول متعلقة بفعل في موضع خبر كان»[٢].

والقول بهوان المشركين وهوان مكرِهم أقرب إلى معنى الآية الكريمة، فهم أضعف من أن تزول منه الجبال [٣].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٧٧ ط مازن المبارك، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب٢/ ١٤.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٤٥٥.
(٣) المصدر السابق ٦/ ٤٥٥.

جوازُ ورودِ جوابِ الشرط ماضياً، وفعلُ الشرط مضارعٌ مجزوم

ذهب جمهور النحاة إلى جواز ورود جواب الشرط ماضياً، مع كون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وقد خصه الجمهور بالشعر. ويرى بعض النحاة من أمثال الفراء، والمبرد، وابن مالك جواز ذلك في اختيار الكلام[١]. معتمدين في هذا المذهب على قوله ﷺ: «**من يقم ليلةَ القدر إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدم من ذنبه**»[٢].

وقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]. فظلت ماضٍ، وهو معطوف على الجواب، وهو ننزل، فيكون جواباً، لأن تابع الجواب جواب [٣]. والشواهد الواردة تقف مع المجوزين، فإلى جانب ما سبق، فإن هناك من القراءات ما يؤيد ذلك، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١] بالتاء، وتخفيف الطاء (تَطَيروا) على أنه فعل ماض في قراءة عيسى بن عمر وطلحة بن مصرف[٤]. وصحيح أن قراءة عيسى ابن عمر وطلحة بن مصرّف شاذة، إلا أن القراءات الشاذة يحتج بها لفصيح الكلام.

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٢٧٦، والمقتضب ٢/ ٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩٢.

(٢) فتح الباري ١/ ٩١، وعمدة القاري ١/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٢٤٩.

(٤) مختصر شواذ القراءات، ٤٥، وهي صريحة في الدلالة على هذا المذهب.

ومن الشعر قولُ الشاعر:

مَــنْ يكِــدْني بشـــيءٍ كنــتُ مِنْــه كالشَّــجا بــينَ حَلْقِــه والوَرِيــد[١]

وقول الشاعر:

إنْ يَسْـمَعُوا سُـبّةً طـارُوا بهـا فَرَحَـاً مِنّي ومَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا[٢]

وقول الشاعر:

إنْ تَصْـرِمُونا وصَـلْناكُم وإنْ تَصِـلُوا مـلأْتُمْ أَنْفُـسَ الأَعْـدَاءِ إرْهَابـا[٣]

وهذه النصوص كافية لإجازة مثل هذا الأُسلوب، وهي رد على الذاهبين إلى أن ذلك خاص بالضرورة الشعرية[٤].

---

(١) البيت من شواهد الأشموني برقم ٨٤٥، والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعاً وهو (يكدني) وجوابه ماضياً وهو (كنت).

(٢) ينظر: شواهد الأشموني، وحاشية الصبان ٤/ ١٧.

(٣) من شواهد الأشموني برقم ٨٤٦، ٤/ ١٧.

(٤) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه ٢٥٤-٢٥٦، شرح الأشموني ٤/ ١٧.

جواز مجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ)

قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: من النحويين من جعل (أنها) بمعنى لعلها، قال الزجاج: «وزعم سيبويه عن الخليل أنّ (أنها) معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»[١]، وهي قراءة أهل المدينة، وقال الخليل: «إنها كقولهم ائت السوق أنك تشتري شيئاً، أي لعلك»[٢]. وهو تأويل لا يحتاج معه إلى تقدير زيادة (لا)، وحكى الكسائي أنه كذلك في مصحف أبيّ بن كعب: **وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون**، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ ... أنّى نُغَذّي القَوْمَ مِنْ شِوائِه[٣]

فهذه كلها بمعنى (لعلّ).

وهذا على قراءة من فتح الهمزة، وقال قوم، منهم الفارسي: (لا) زائدة، وإلا لكان عذراً للكفار، ورده الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختلف القائلون بذلك، فقال النحاس: حذف المعطوف، أي: أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قول له آخر: «(أنّ) بمعنى لعل، مثل: إيت السوق

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٢-٤٦٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٢.

(٣) البيت للفضل بن قدامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١١٦، ومن شواهد ابن الأنباري في الإنصاف برقم ٣٨٤، ٢/ ٥٩١.

أنك تشتري لنا شيئاً»[١]، ورجحه الزجاج وقال: «إنهم أجمعوا عليه». ورده الفارسي فقال: «التوقع الذي في (لعل) ينافيه الحكم بعدم أيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رجحه الزجاج من كون (لا) غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا يؤيده أنّ (يشعركم) و(يدريكم) بمعنى...»[٢].

وقد أيّد الزمخشري قول من قال: إنّ (أنّ) بمعنى (لعلّ) فقال: وقيل (أنها) بمعنى (لعلها) من قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لحماً. وقال امرؤ القيس:

عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لِأَنَّنَا ... نَبْكِي الدِّيارَ كَمَا بَكى ابْنُ خُذَام[٣]

وتقويها قراءة أبيّ: **(لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)**[٤].

إذن قراءة الفتح تؤيد القاعدة التي تقول: (أنّ) بمعنى (لعل).

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٢) مغني اللبيب، ٣٣١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في الديوان. وابن خذام أول من بكى الديار من شعراء العرب.

(٤) الكشاف ٢/ ٥٤.

جواز صرف ما لا ينصرف

اتفق جمهور النحاة على أن صرف ما لا ينصرف لا يجوز في النثر إلا لعلة معلومة، كإرادة التناسب ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] بالتنوين في قراءة الأشهب: (**ولا يغوثاً ويعوقاً**)[١]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل: ٢٢] في قراءة جمهور النحويين، بتنوين الكسر في (سبأ)، وفي قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]. بالتنوين وصلاً في قراءة نافع وهشام وشعبة والكسائي وأبو جعفر وصلاً[٢]. والأصل في (سلاسلاً) أنها بغير تنوين لأنها ممنوعة من الصرف، وذلك أنه على صيغة منتهى الجموع. وقد تأولها النحاة على أشكال مختلفة قال الأنباري: «قرئ (**سلاسلاً**) بتنوين وبغير تنوين، فمن نونه لأنه جاور (أغلالاً) كقوله: «**ارجعن مأزوراتٍ غير مأجورات**» وكقوله: (لتأتينا بالغدايا والعشايا)، فكلمة مأزوراتٍ، وغدايا، لا تجمع مثل هذا الجمع، إلا أنها لمجاورتها لكلمة مأجورات جاءت على هذه الصيغة»[٣]. وقد أيد ذلك ابن مالك في ألفيته فقال:

«ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنعِ، والمصروف قد لا ينصرف»[٤]

---

(١) انظر البحر المحيط ١٠/ ٢٨٦.

(٢) مصحف القراءات، ٦٧٨.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٨٠-٤٨١.

(٤) ألفية ابن مالك، باب ما لا ينصرف.

وقد أوضح شُرّاح الألفية أن التناسب الذي عناه ابنُ مالك في ألفيته يدخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤].

إلا أن الزمخشري ذهب مذهباً بعيداً في تأويل هذه القراءة، فهو يرى أن القراء الذين نوّنوا (سلاسلاً) تأثروا برواية الشعر، ومرّنوا لسانهم على صرف ما لا ينصرف[١].

وإنني لأعجب كل العجب من الرجل، فعلى الرغم من غزارة علمه وطول باعه في العربية، فإنه يغفل هذا الأمر أو يتناساه، ويتّهم القراء بأنهم تأثروا بالشعر، وكأن القراءة تأتي بالتشهي لا بالتلقي، مع أنها جاءت بالأسانيد المتواترة الصحيحة!. وهو يعلم كذلك أن (سلاسلاً) صرفت وهي لغة صحيحة عند العرب. وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء عن بعض العرب كذلك. ولا أظن أن واحداً من المنصفين يقف معه. والعجيب أن الرجل قاس القرآن بالشعر [٢].

وإنْ قال جمهور النحاة إنّ صرف ما لا ينصرف هو لجهة التناسب، فإن أحداً منهم لا يستطيع القول إنّ صرف كلمة (سبأٍ) لجهة التناسب، وذلك لأن سبأ في هذه الآية يراد به القبيلة، فاجتمعت علتان: العلمية والتأنيث، لأن الله تعالى قال: (**في مسكنهم**)، وبعدها قال: (**كلوا من رزق ربكم واشكروا له**). وبذلك يظهر جلياً أن الأصل عدم التنوين في الممنوع من الصرف، لكنه يجوز في اختيار الكلام العربي صرف ما لا ينصرف.

والصحيح أن هذه الوجوه المتواترة منقولة عن النبي ﷺ، ولا يستطيع القارئ أن يغير حرفاً بحرف، وهذه القراءة ـ كما مر ـ على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع ما لا ينصرف. وقد أيدت من أجاز صرف الممنوع من الصرف.

---

(١) انظر: الكشاف ٤/ ٦٦٨.

(٢) ينظر الحجة في القراءات لابن خالويه/ ٣٥٨.

جواز رفع الاسم المفرد، المقترن بأل، والمعطوف على منادى

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ: ١٠]: وقرأ الأعرج وعاصم بخُلْف عنهما وجماعة من أهل المدينة: **(والطيرُ)** بالرفع عطفا على لفظ قوله **(يا جبالُ)**[١]. وهي من الشواذ.

قال النحاس: «والرفع من جهتين: إحداهما على العطف على **(يا جبال)** والأخرى على العطف على المضمر الذي في **أوّبي**»[٢].

وأما قراءة النصب فهي على موضع يا جبال حيث محلها النصب.

قال سيبويه: «وأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضرَ. وقرأ الأعرج: « **يا جبال أوبي معه والطيرُ**»، فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثَ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ»[٣].

ولا يختلف رأي الزجاج عن النحاس في توجيه قراءة الرفع فهو يقول: «... والطيرُ، فالرفع من جهتين: إحداهما أن يكون نسقاً على (ما) في (أوبي)، المعنى يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير. ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل، المعنى يا جبال ويا أيها الطير أوبي معه»[٤].

فهذه القراءة إذن أيدت القاعدة النحوية، فيكون الاحتجاج بها ثابتاً في لغة العرب[٥].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٤٠٧.

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٣٣٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٧، وينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية، ٣٤٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٤٣ وينظر: الكشاف ٣/ ٢٨١.

(٥) ينظر: اثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ٣٥٤.

جواز البناء والإعراب، في أسماء الزمان المبهمة، المحمولة على إذ وإذا

يجيز جمهور النحاة البناء والإعراب في الظروف المبهمة المحمولة على إذ وإذا، وذلك إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبني، سواء أكان البناء أصلياً، أم عارضاً، ويستدلون بقول النابغة الذبياني:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألّما أصحُ والشيبُ وازعُ[1]

يجوز في (حينَ) البناء على الفتح، والإعراب بالجر.

أما إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب، أو جملة اسمية، فجمهور البصريين يوجبون الإعراب، ويستدلون بقراءة الجمهور (يومُ) بقوله تعالى في المائدة: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فقراءة الرفع عندهم على أن (هذا) مبتدأ، ويوم خبره. ويوم مضاف إلى (ينفعُ)، وهو معرب لكونه مضافاً إلى معرب. وقراءة النصب إما على أنه ظرف للقول، و(هذا) محلُّه النصب، على أنه مفعول به للقول، أي قال الله هذا القول، في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وإما على أن (هذا) مبتدأ، والظرف خبره[2].

وأمّا الكوفيون والأخفش والفارسي فيجيزون الإعراب والبناء[3]، ويرجحون الإعراب في قراءة نافع (يومُ). ويجيزون البناء؛ لأن أصل الإضافة للأسماء، وأن يضاف

---

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٩، وينظر فهارس كتاب سيبويه، ٨١٤.

(٢) ينظر: التيسير، ١٠١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٧٧.

الاسم المفرد إلى مثله، فإذا أضيف إلى جملة أو فعل ماضٍ أو مستقبل فقد أخرج من أصله، فبني لإزالته عن جهته. فـ(يومُ) في موضع رفع، على أنه خبر (هذا)، وإنما بني لكونه مضافاً إلى الفعل [١].

(١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١١٢.



خاتمة البحث

أقول في خاتمة هذا البحث المتواضع: إن الحركة اللغوية ـ وبخاصة النحوية ـ بدأت بدافع من إقبال الأقوام الأعجمية، التي دخلت في دين الله أفواجاً بدافع تعلم العربية، وتعلم قراءة القرآن الكريم، الذي هو السجل الجامع لأمور دين الإسلام، من عبادةٍ وتشريعٍ وتنظيمٍ لعلاقات المسلمين، بعضهم لبعض، فقد كان من الضرورة الماسّة أن يفهم هذا العدد الغفير من الداخلين حديثاً في الإسلام، والناشئين في بيئات لا تتكلم العربية. بل لقد كان من الضرورة الماسّة أيضاً أن تُمَهّدَ السّبيل أمام هؤلاء الأعاجم إلى امتلاك دقائق العربية.

• ولقد كان أبناء الرعيل الأول من الداخلين في الإسلام ـ ومعظمهم من قراء القرآن ـ قد ورثوا طائفة من وجوه القراءات هي سابقةٌ في الزمن على الاشتغال باللغة والنحو. فمن الطبيعي أن يورثوا ذلك تلاميذهم، وأن يحاول هؤلاء التلاميذ ـ مع الزمن ـ تفسيرها وتعليلها عندما بدأت مقومات البحث المنهجي العلمي تتكون لديهم. وإن سيبويه إنما جمع كتابه (الكتاب) ليكون مناراً يهدي المتعلمين ـ وبخاصةٍ الأعاجم ـ إلى لغة القرآن.

• وإن التأويلات والتخريجات التي ظهرت في تلك الحقبة الزمنية، لم تكن من نوع الخلافات الحادة، التي ظهرت بين أقطاب المدرستين البصرية والكوفية وما تبعهما من مدارس، ولا كان من نوع التأويلات المنطقية التي امتلأت بها بطون كتب النحو المتأخرة، وإنما كانت ترتدي طابع البساطة، ولا تحيد عن طبيعة القراءة بحرف موروث عن أحد السلف الصالح.

• وإنه لمن الغرابة أن نجد موقف بعض النحويين البصريين يخالف أصول القراءات القرآنية في بعض المسائل، مع أنه لا خلاف عندهم جميعاً في أن القرآن الكريم أصل من أصول الدراسات اللغوية بمختلف فروعها، وكان من المفترض أن يبني النحاة كثيراً من قواعد النحو على الشواهد القرآنية بمختلف وجوه القراءات المتواترة التي صح سندها، بدلاً من أن يحاول بعض النحاة فرض قواعدهم على اللغة، وتجاهل القراءات. مع الاعتذار لأنفسهم بأن القراءة سنة متبعة لا يجوز المساس بها. أسأل الله أن يجعل يومنا خيراً من أمسنا، وغدنا خيراً من يومنا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع

١ - **القرآن الكريم.**

٢- **أبو علي الفارسي**: للدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

٣- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. مصطفى شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤- **ارتشاف الضَرَب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٥- **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٦- **الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة**: لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٧- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: محمد بن عبد الله بن مالك، إعداد وإخراج دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م.

٩- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.

١٠- **البحث اللغوي عند العرب**: أ. د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٧٦م.

١١- **البحر المحيط في التفسير**: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، عناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٩٩٢م.

١٢- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: لمحمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، نشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٣- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:** عبد الفتاح القاضي، دار السلام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤- **البيان في إعراب غريب القرآن:** أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، طبع دار الهجرة إيران، ١٤٠٣هـ.

١٥- **التبصرة:** مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محمد غوث الندوي ، ط الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٦- **التذكرة في القراءات:** طاهر بن غلبون، تحقيق: د. سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، ودار ابن خلدون، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٧- **التيسير في القراءات السبع:** أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

١٨- **الجامع لأحكام القرآن:** للقرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، طبع دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٣١٨هـ-١٨٨٧م.

١٩- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب:** ضبط عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٠- **حاشية الصبان على شرح الأشموني:** محمد بن علي الصبان، طبع المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٤٧م.

٢١- **الحجة في القراءات السبع:** (المنسوب إلى ابن خالويه) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ١٩٧٧م.

٢٢- **الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد:** أبو علي الفارسي، دمشق، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، طبع دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بدون تاريخ.

٢٤- **الدرر اللوامع على همع الهوامع:** أحمد الأمين الشنقيطي، مصورة عن الطبعة الجمالية بالقاهرة، ١٣٢٨هـ.

٢٥- **ديوان جرير:** شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٦- **السبعة في القراءات**: أبو بكر أحمد بن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٢٧- **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**: أبو عيسى بن سورة، الطبعة الأولى، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
٢٨- **الشامل في القراءات المتواترة**: د. محمد حبش، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٩- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.
٣٠- **شرح التسهيل**: لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣١- **شرح التصريح على التوضيح**: خالد عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٢- **شرح شواهد المغني**: جلال الدين السيوطي، المطبعة البهية، ١٣٢٢هـ.
٣٣- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي القاسم النويري، تحقيق: د. مجدي محمد سرور، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٢م.
٣٤- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: جمال الدين ابن مالك، تحقيق: عدنان محمد الدوري، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
٣٥- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**: تحقيق: د. حسن الحفظي، طبع جامعة الإمام، عمادة البحث العلمي، الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٦- **شرح المفصل**: ابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية، بلا تاريخ.
٣٧- **الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه**: محمد إبراهيم مصطفى عبادة، رسالة دكتوراه، مكتبة دار العلوم.
٣٨- **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري، المطبعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م
٣٩- **صحيح مسلم بشرح النووي**: مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
٤٠- **عمدة القاري بشرح صحيح البخاري**: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، المطبعة المنيرية، بلا تاريخ.

٤١- **غيث النفع في القراءات السبع**: علي النوري بن محمد النوري، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المطبعة البهية المصرية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢م.

٤٣- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**: المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: د. محمد حسن النمر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٤٤- **فهارس كتاب سيبويه**: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٤٥- **القراءات وأثرها في علوم العربية**: د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٦- **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**: د. محمد أحمد الصغير، ط الأولى دار الفكر، دمشق، ١٤١٩-١٩٩٩م.

٤٧- **الكتاب**: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: أ.د. محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة ودار البشير، الطبعة الأولى، تاريخ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٨- **الكشاف**: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٤٩- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٠- **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**: د. عبده الراجحي، دار المعارف، ١٩٦٨م.

٥١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: القاضي عبد الحق بن عطية تحقيق: عبد السلام الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٢- **مختصر في شواذ القراءات**: للحسين بن أحمد بن خالويه، عني بنشره براجستراسر، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

٥٣- **مصحف القراءات العشر المتواترة**: إشراف ومراجعة وتدقيق: الشيخ كريم راجح، طبع دار المهاجر، الأولى، ١٤١٢-١٩٩٢م.

٥٤- **معاني القرآن**: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ-١٩٨٣م.

٥٥- **معاني القرآن وإعرابه**: للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٦- **معاني النحو**: أ.د فاضل صالح السامرائي، نشر جامعة بغداد، ١٩٨٦-١٩٨٧م.

٥٧- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٥٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٩- **المقتضب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٦٠- **المهذب في فقه الإمام الشافعي**: لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦١- **النشر في القراءات العشر**: للإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الجزري، عناية علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.





ثبت الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

السيرة الذاتية

الاسم : ياسين جاسم المحيمد .

الجنسية : سوري، مواليد ١٩٥٠ م .

الدرجة العلمية : أستاذ .

التحصيل العلمي : دكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

التخصص الدقيق : النحو والصرف .

مكان العمل الحالي : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ كلية اللغة العربية ـ قسم النحو والصرف .

الشهادات العلمية :

ـ شهادة دكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف) الجامعة المستنصرية بغداد . عنوان الرسالة: الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز).

ـ شهادة ماجستير في اللغة العربية (النحو والصرف) جامعة بغداد ـ عنوان الرسالة : (الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين) .

الكتب والأبحاث المطبوعة :

١ - الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) رسالة دكتوراه، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، طبع دار إحياء التراث العربي.

٢ - الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ـ رسالة ماجستير ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٣– من لطائف القرآن (٣٦٦ سؤالاً من القرآن الكريم مع الإجابة عليها) الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٤ –مواقف النحاة من القراءات القرآنية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٥- الإعراب المحيط من البحر المحيط (خمس مجلدات)، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٦- شرح ملحة الإعراب للحريري: تحقيق ومراجعة. الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٧- تهذيب كنز المعاني بشرح حرز الأماني ـ الشاطبية ـ في القراءات السبع . الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، طبع دار إحياء التراث العربي .

٨ - تحقيق كتاب موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م ، طبع دار إحياء التراث العربي .

العنوان الحالي:

المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ ص ب ١٠٦٠١٤ الرمز البريدي ١١٦٦٦

محمول ٠٥٠٣٢٥٩٨٠٩


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



هذا الكتاب

القراءات القرآنية هي المرآة الصادقة، التي تعكس الواقع اللغوي، الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام، وهي من أهم المصادر في معرفة اللهجات العربية، لأن منهج علم القراءات في طريقة نقله، يختلف عن كل العلوم الأخرى، التي نقلت بها المصادر الأخرى، كالشعر والنثر وغيره، فالقراءة لا تكتفي في النقل بالسماع، بل لا بد من شرط التلقي والعرض، وهما أصح الطرق في النقل اللغوي.

وهذا الكتاب دراسة تطبيقية في علاقة القراءات القرآنية بالنحو العربي وأنها علاقة وطيدة، فالنحو وليد التفكير في قراءة القرآن الكريم ؛ لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في دراسة علم يبحث عن علل التأليف، لكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني، يؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء، أو ممن عُنوا بالدراسة القرآنية.

